



الشركة السعودية للأسماك
SAUDI FISHERIES COMPANY

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير لجنة المراجعة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م

المحترمين

السادة / مساهمي الشركة السعودية للأسماك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يسر لجنة المراجعة أن تقدم للسادة مساهمي الشركة السعودية للأسماك تفاصيل تقريرها السنوي عن أعمال وأداء وملاحظات اللجنة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م وفيما يلي تفاصيل التقرير:

أهداف وأختصاص لجنة المراجعة:

تهدف لجنة المراجعة إلى التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفعالية وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وبتكلفة معقولة، لمساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بالرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية والتقارير المالية ودعم استقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

تكوين لجنة المراجعة :-

شكلت الجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة لجنة مراجعة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة والعضو الرابع مستقل من خارج المجلس وهم :-

1-عبدالعزيز بن عبدالباقى آل طلحة (عضو مجلس الإدارة) مستقل رئيساً

2- هيثم بن محمد القصيبي (عضو مجلس الإدارة) مستقل عضواً

3- عبدالاله بن صالح آل الشيخ (عضو مجلس الإدارة) مستقل عضواً

4- محمد بن علي العطيبي (من خارج المجلس) مستقل عضواً

حيث انتهت عضوية اللجنة المذكورة اعلاه بنهاية دورة المجلس بتاريخ 2017/10/25م،

عليه أوصى المجلس بدورته الجديدة بشكيل لجنة المراجعة واعتمدت الجمعية العامة للمساهمين اللجنة بتاريخ 2018/2/28 م من كل من:

1. الاستاذ / عبدالله بن حمد آل مهذل (غير تنفيذي) رئيس اللجنة
2. الاستاذ / احمد بن سليمان المزيني (عضو مستقل) عضو اللجنة
3. الاستاذ/مشعل بن عميرة العتيبي (من خارج المجلس) عضو اللجنة.

مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة:-

تؤدي لجنة المراجعة مهامها وفق نطاق العمل الوارد في نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار ولما جاء في لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية. وحسب المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ، وبوجه عام تختص لجنة المراجعة بالمراقبة على أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية.

وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي:

أولاً: فيما يخص التقارير المالية:

- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة والإعلانات المتعلقة بها وعرضها على مجلس الإدارة
- إبداء الرأي الفني - بناءً على طلب مجلس الإدارة - بشأن عدالة ووضوح القوائم المالية للشركة وتضمينها المعلومات التي تتيح للمساهمين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها.
- دراسة أي مسائل مهمة أو مستجدة تتضمنها التقارير المالية.
- البحث في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهام أو مسؤوليات الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات
- التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
- التأكد من إعداد التقارير المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالمملكة.

ثانياً: فيما يخص نظام الرقابة الداخلية:

تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركة وإدارة المخاطر. والنظر في مدى كفاءة تقدير الشركة للمخاطر الجوهرية التي قد تتعرض لها والخطوات التي اتخذتها الشركة لمراقبة ومواجهة هذه المخاطر.. والرقابة والإشراف على أداء وأنشطة الشركة للتحقق من توفر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها ، وإعداد تقرير عن رأي لجنة المراجعة في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وكذلك أي أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها. بالإضافة لما يقوم به مراجع حسابات الشركة الخارجي لتقييم فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية من خلال مراجعته لحسابات الشركة حيث أوصت اللجنة إدارة الشركة بفحص وتحليل الملاحظات والاقتراحات المقدمة من مراجع حسابات الشركة وتفعيل التوصيات التي تساعد على تحسين نظام الرقابة الداخلية بالشركة. وفي سبيل ذلك عقدت لجنة المراجعة (6) اجتماعات ناقشت خلالها فعالية إجراءات الرقابة الداخلية في حماية ممتلكات الشركة وتقييم مخاطر العمل وقياس مدى كفاية الأداء .

ثالثاً: فيما يخص مراجع الحسابات:

إعتمدت اللجنة اسماء المكاتب المناسبة لتقديم عروضها وذلك بعد الاطلاع على قائمة بأسماء مكاتب المراجعة المرشحة لمراجعة حسابات الشركة عن عام 2018م والربع الاول من عام 2019م وقامت بدراسة وتحليل العروض المقدمة من مكاتب المراجعة التي تمت دعوتهم لمراجعة حسابات الشركة ورفعت توصيتها لمجلس الإدارة بترشيح المحاسب القانوني المناسب وفق ضوابط عمل محددة.

ومن ضمن مهام اللجنة التحقق من استقلالية مراجع الحسابات وموضوعيته وعدالته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة ، ومراجعة خطة مراجع الحسابات وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرئياتها حيال ذلك ، وقد أجمعت اللجنة مع المراجع الخارجي بغرض التأكد من استقلالية المراجع الخارجي وأكد مراجع الحسابات على استقلاليتهم

درست اللجنة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة الموجهة للجنة.

رابعاً: فيما يخص ضمان الالتزام:

- مراجعة نتائج تقارير الجهات الاشرافية والرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها. وفي سبيل ذلك اطلعت على تقرير ديوان المراقبة العامة ورد إدارة الشركة عليه وأبدت بعض التوصيات التي رأت مناسبة إضافتها في رد إدارة الشركة.
- التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- الرفع إلى مجلس الإدارة بما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها، وإبداء توصيتها بالخطوات التي يلزم إتخاذها.

خامساً: فيما يخص الإبلاغ عن الممارسات المخالفة:

تضمنت لائحة حوكمة الشركات الصادرة من مجلس هيئة السوق المالية في المادة الرابعة والثمانون والتي تنص : (على مجلس الإدارة - بناءً على اقتراح لجنة المراجعة - وضع مايلزم من سياسات أو إجراءات يتبعها أصحاب المصالح في تقديم شكاواهم أو الإبلاغ عن الممارسات المخالفة).

وبناء عليه تم وضع آلية تتيح للعاملين في الشركة تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية. وعلى اللجنة التحقق من تطبيق هذه الآلية بإجراء تحقيق مستقل يتناسب مع حجم الخطأ أو التجاوز وتبني إجراءات متابعة مناسبة.

رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وتقييم المخاطر في الشركة.

ناقشت لجنة المراجعة التقارير المتعلقة بفحص نظام الرقابة الداخلية لعام 2017م، وقدمت اللجنة توصياتها لإدارة الشركة بغرض معالجة نقاط الضعف، ولم تظهر نتائج المراجعة المشار إليها اعلاه ضعفاً جوهرياً في نظام وإجراءات الرقابة الداخلية. الامر الذي دعم قناعة لجنة المراجعة بكفاية وفعالية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية والمالية للشركة.

في الختام تتقدم لجنة المراجعة بجزيل الشكر لمجلس الإدارة على مساندهم ودعمهم للجنة لإنجاز مهامها لعام 2017م

رئيس لجنة المراجعة

عبدالعزیز بن عبد الباقي آل طلحة

